بتاريخ: 2005/06/14

رقم الوثيقة: AMR 051/096/2005

الولايات المتحدة الأمريكية: دفاعاً عن منظمة العفو الدولية

بقلم: إدموند ماكويليامز، مسؤول كبير متقاعد من وزارة الخارجية للولايات المتحدة

ردود فعل حكومة الولايات المتحدة على التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، الذي وصفت فيه مرافق سجن الولايات المتحدة في خليج غوانتانامو على أنها "معسكرات الاعتقال السوفياتية لزماننا" (غولاغ)، تثير الدهشة من حيث مستواها وسرعتها ووتيرتها. فالرئيس ونائب الرئيس ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة ألقوا جميعاً بثقلهم في غضون أيام ليصِفوا التقرير بأنه "لامعقول" (الرئيس بوش)، وقائم على "الأكاذيب" (نائب الرئيس تشيني). إن منظمة العفو الدولية قد تميزت على مر الأعوام الأربعين من تاريخها بأنها قد كانت صوت من لا صوت لهم، فنالت من الانتقادات المرة ما نالت من جانب الحكومات التي كشفت عن ممارساتها اللاإنسانية. ونادراً ما كانت جوقة المنتقدين هذه من قادة الحكومات الديمقراطية.

إنني إذ أتفكر في الأساس الذي يقف عليه رد فعل حكومة الولايات المتحدة المرير هذا أخلص إلى أن التهم التي أثارتها منظمة العفو الدولية قد استفزت زعامة الولايات المتحدة بدرجة غير عادية لأن هذه التهم وتلك المقارنة صادقتان في جوهرهما.

فخلال حياتي المهنية كمسؤول في الخدمة الأجنبية، التي استمرت 26 عاماً (1975- 2001)، توليت عدة مهام كانت تستدعي إعداد التقارير بشأن هموم حقوق الإنسان. وشملت هذه الخدمة في سفارتي الولايات المتحدة في موسكو وبانكوك. حيث قمت في موسكو بكتابة التقارير المتعلقة على نحو خاص بالإساءة التاريخية والمستمرة لحقوق الإنسان في السجون السوفياتية. وفي بانكوك، كنت أعد التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في نظام معسكرات العمل للسجون الفيتنامية، الذي وصفته حكومة الولايات المتحدة، استناداً إلى ما كتبته من تقارير، بمعسكر الاعتقال (الغولاغ). وأعددت تقارير كذلك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي حكومتي أفغانستان ولاوس، المدعومتين من الاتحاد السوفيتي.

وتركز ما أعددته من تقارير وما قمت به من تحليل للنظامين السوفييتي والفيتنامي على انتهاكات حقوق الإنسان، التي تراوحت ما بين الظروف غير الإنسانية في السجون السوفييتية بصورة تشكل خطراً على الصحة ومذلة وقاسية، والظروف الأسوأ منها في النظام الفيتنامي، الذي اشتمل على التعذيب والحرمان من الاحتياجات الأساسية، بما يفضي إلى الموت. وكان السجناء في الاتحاد السوفياتي في أوائل الثمانينيات، وخلافاً للعقود السابقة، قد أصبحوا يملكون حق اللجوء إلى نظام القضاء السوفييتي، على الرغم من عدم توفير هذا النظام سوى حداً أدنى من الضمانات الحمائية لهم، وعدم اقترابه من أي صورة من صور العدالة القضائية إلا في الحالات التي كانت أنظار العالم خلالها

تنصب على قضية فردية بعينها. وبالمقابل، لم يتح النظام الفيتنامي للمعتقلين أية فرصة للاستفادة من النظام القضائي، الذي كان في جميع الأحوال تحت سيطرة الدولة والحزب.

وتألف كلا النظامين من مرافق موزعة على نطاق واسع وغير خاضعة بصورة عامة للمراقبة، ويديرها موظفون رسميون لا يخضعون للمساءلة إلى حد كبير أمام الرأي العام أو للمقاضاة عن الإفراط في المعاملة اللاإنسانية في هذه المرافق.

إنني وبصفتي مواطناً أميركيا و"أحد محاربي الحرب الباردة" خدم بلاده كجندي في فيتنام وكدبلوماسي في موسكو، وفي فينتيان وكابول عندما كانت دولتاهما جزءاً من "الكتلة السوفييتية"، أشعر بالفزع من التماثل الكبير بين ظروف السجن في مرافق الاعتقال للكتلة السوفياتية التي رصدتها، وبين ما هو قائم في غوانتانامو وأبو غريب وباغرام.

تقرير منظمة العفو الدولية، وما تورده منظمات أخرى ذات مصداقية لحقوق الإنسان من تقارير وروايات، وحتى وثائق الولايات المتحدة نفسها التي يمكن الاطلاع عليها بمقتضى قانون حرية المعلومات، تكشف جميعاً عن معاملة بربرية للمعتقلين. فسواء في عمليات الاستجواب، أم في فرض العقوبات، يقوم موظفو الولايات المتحدة بصورة منهجية بضرب المعتقلين، و"عصرهم"، وإذلالهم. ووصل الحد إلى تبرير التسبب بالألم والتهديدات لصحة المعتقلين وأرواحهم، كما هو الحال في تسليط الكلاب واستخدام الحرارة المفرطة والبرد المفرط، إلى التوصية بها في المذكرات السياسية الرسمية لحكومة الولايات المتحدة.

إن حكومة الولايات المتحدة قد سعت إلى منع المعتقلين من الانتفاع بالنظام القضائي للولايات المتحدة، وحتى في بعض الحالات التي كان المعتقلون فيها من مواطني الولايات المتحدة نفسها، كما سعت إلى إخفاء بعض المعتقلين لتجنب المراقبة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وسعت حكومة الولايات المتحدة كذلك، وعلى أعلى المستويات، إلى تفنيد الانتقادات لسلوكها داخل الولايات المتحدة وخارجها بالقول إن المعتقلين "إرهابيون". إن القرن العشرين يعج بالحالات التي سعت فيها الحكومات إلى إسباغ الصفات الشيطانية على الأفراد والشعوب، أو حرمانها من إنسانيتها، حتى تبرر هذه الحكومات معاملتها اللاإنسانية لهم أو لها. ولهذه الاستراتيجية، للأسف، جذور عميقة في أمريكا، ومن ذلك ما لقيه السود والأمريكيون الأصليون والعديد من الجماعات المهاجرة من معاملة.

بعض "الإرهابيين" المحتجزين في غوانتانامو وأبو غريب وباغرام في بدايات مراهقتهم، وآخرون بلغوا من الكبر عتياً ومصابون بالهزال. وفي أفغانستان والعراق، أقدم موظفو الولايات المتحدة على احتجاز أفراد عائلات المشتبه بهم رهائن لهم بغرض إجبار المطلوبين على تسليم أنفسهم. ومثل هؤلاء المعتقلين ليسوا بالتأكيد من "الإرهابيين".

إنني، وقد دأبت على رصد معاملة المعتقلين في مرافق الكتلة السوفييتية والكتابة عنها، أرى من المؤلم وغير المقبول أن أجد ما يوازي ذلك إلى حد التطابق تقريباً في معاملة المعتقلين في "غولاغ" معتقلي الولايات المتحدة، الذي يشمل خليج غوانتانامو وأبو غريب وباغرام وسواها من المرافق التي يصل خبرها بعد إلى علم الجمهور.

في الختام، كلمة بشأن المساءلة -- فكما أشرت فيما سبق، لم يخشَ المسؤولون السوفيات والفيتناميون، وكذلك موظفو السجون المسؤولون عن مرافق الاعتقال في أفغانستان إبان الاحتلال السوفييتي ولاوس الشيوعية، المحاكم أو الرقابة الجماهيرية على معاملتهم الإجرامية للمعتقلين. وبالمثل، فقد كان أولئك البيروقراطيين الذين صاغوا السياسات التي تدار بموجبها هذه المرافق يتمتعون بالحصانة من خطر المقاضاة الجنائية.

أما المنافحون عن سياسة الولايات المتحدة وممارساتها فيما يخص المعتقلين "الإرهابيين" فيقولون إن الفارق الأساسي بين الولايات المتحدة وغيرها ممن قبض عليهم متلبسين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان هو أن من يرتكبون الانتهاكات في الولايات المتحدة يقدمون إلى العدالة. وخدمة لمثل هذه المحاججة، عُرضت حفنة من الموظفين العسكريين للولايات المتحدة، وجميعهم تقريباً من ذوي الرتب المتدنية، على المنتقدين باعتبارهم "التفاحات المتعفنة" التي تمثل الاستثناء وليس القاعدة. ومع انتشار أنباء الانتهاكات، وانكشاف الوثائق التي وقعها مسؤولون كبار بغرض تضييق تعريف التعذيب والتخويل بإساءة المعاملة، بفعل قانون حرية المعلومات، ومع ما يكشف عنه نافخو البوق من حقائق، فإن حجة "التفاحة المتعفنة" هذه قد انفضحت لتكشف عن مدى زيفها.

إنني واثق من أن منظمة العفو الدولية لن تنشغل عن عملها الحيوي بما تصدره من نباح إدارة انكشفت انتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان في "غولاغ" اخترعت هي نفسها مع سبق الإصرار والترصد.

كُتبت هذه المقالة من قبل مسهم خارجي، ولا تعكس بالضرورة سياسة منظمة العفو الدولية.